التقرير
الاستراتيجي

# أحداث العالم العربي
## وتفاعلاتها الاقليمية والدولية

(2014-2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

# أحداث العالم العربي:

## التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014-2013)

# أحداث العالم العربي:

## التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014–2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

# أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2013-2014)

**صادر عن:** المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

**المشرف العام:** عبد الحليم فضل الله

**مدير التحرير:** قاسم عز الدين

**الترجمة:** صالح الأشمر (لبحثي باتريك هنري وليونيل فيرون)

---

**الإخراج والتنضيد:** أحمد شقير

**الطباعة:** مطبعة الحرف العربي

**التوزيع:** لبنان والعالم العربي

**تاريخ النشر:** نيسان 2015

**الطبعة:** الأولى.

**القياس:** 21x29

**حقوق الطبع محفوظة للمركز**

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

**العنوان:** بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

Baabda 10172010 :P.o.Box

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

# ثبت المحتويات


المقدّمة ..... 7

المدخل / قاسم عز الدين ..... 10

- العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية ..... 19
جورج قرم

- الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية ..... 39
باتريك هنري

- أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه الثورات العربية ..... 63
طلال عتريسي

حزب الله والتحوّلات العربية/ حسام مطر ..... 75

- مصر ودول "المربّع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط ..... 79
مصطفى اللبّاد

- دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة ..... 97
وليد نويهض

- السعودية: الرؤية والخيارات ..... 115
فؤاد إبراهيم

- جذور التحوّلات في الشرق الأوسط ..... 127
حسن بهشتي بور

أصابع واشنطن / محمد ميرندي ..... 140

- متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية ..... 141
محمد نور الدين

- "إسرائيل" في مواجهة العاصفة «القلق الإستراتيجي» ..... 163
سيف دعنا

- التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل» ..... 179
حلمي موسى

- روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية ..... 187
فصيح بدرخان

روسيا ومصادر الطاقة / ليونيد سافين ..... 206

- أي تأثيرات لإستراتيجية «الاستدارة شرقاً» الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟ ..... 209
سعد محيو

«الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي ..... 216

أميركا والتسلّح / سارة فلاوندرز ..... 218

- أميركا- الصين آفاق إستراتيجية ..... 219
ليونيل فيرون

قوة أميركا وزعامتها في عالم متحوّل/ فيليب غوليب ..... 230

- الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل ..... 233
عبد الحليم فضل الله

- مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي ..... 249
منير الحمش

# مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقاتها بالاقتصاد العالمي

**د. منير الحمش**
رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

إذا كان ممكناً في السابق، وخلال مرحلة النهوض القومي، التحدث عن «اقتصاد عربي»، من باب التمني والطموح، فإن الوقائع الراهنة لم تَعد تسمح بذلك موضوعياً، ، لذا فإننا نتحدث عن «اقتصادات» عربية توجد بينها درجات كبيرة من التفاوت، بعد أن تم تكريس القطرية والانعزال، رغم وجود مقوّمات عديدة تاريخية وحضارية ولغوية وجيوسياسية تجعل من الممكن التحدث عن اقتصاد عربي بكل ما يعنيه المصطلح.

إن اقتصاد كل قطر عربي يرتبط ويندمج بالاقتصاد العالمي «منفرداً» مما يعني خضوعه لشروط عمل القوانين التي تحكم النظام الرأسمالي العالمي. وبينما تخضع الدول الصناعية المتقدمة، في إطار هذا النظام، لمنطق التراكم الرأسمالي الذاتي فإن ما تخضع له الاقتصادات العربية هو منطق التبعية.

مع طغيان مقتضيات العولمة واتساع دور وأهمية المؤسسات المالية الدولية، والشركات متعددة الجنسية وتصاعد الحديث عن لبرلة الاقتصاد والتحول نحو اقتصاد السوق، تراجع الحديث عن التنمية في مقابل تزايد تأثير سياسات «التكيف» فاختفى مصطلح «الاقتصاد المستقل»، أمام مصطلح «الاعتماد الدولي المتبادل»، وتوارى مفهوم الدولة الاجتماعية أمام منطق «السوق والمنافسة»، وتراجع دور الدولة الاقتصادي مقابل تقدم دور القطاع الخاص ورجال الأعمال، وفي هذا الإطار برزت مع تصاعد عائدات النفط والغاز حقيقتان:

الأولى: التفاوت الصارخ بين الدول العربية في مستوى الدخل القومي، فظهرت الفروق الهائلة بين دول غنية وأخرى فقيرة، وكذلك التفاوت الصارخ داخل البلد الواحد بين الفئات الغنية والفئات الفقيرة.

أما الحقيقة الثانية: فهي التدهور الواضح في الأمن الغذائي، وهو جزء من الأمن القومي ككل، ومؤشرات هذا التدهور كثيرة ومؤلمة إلى حد بعيد، وتتمثل على نحو واضح في اضطرار غالبية الدول العربية إلى تخصيص جزء كبير من مواردها الاقتصادية لاستيراد الغذاء،

وقد أدى ذلك إلى وقوع العديد منها في العجز المالي، والوقوع في فخ «المعونات الغذائية» مما يزيد من تبعيتها الخارجية. وقد استغلت القوى الدولية المسيطرة ثغرة الأمن الغذائي لتزيد من سيطرتها. ومما يلفت النظر أن البلدان العربية التي كان يؤمل أن تقوم بسد الثغرة الغذائية قد أُغرقت بالصراعات الأهلية، مما يشغلها عن تلك المهمة.

اقتصاد كل بلد عربي يندمج بالاقتصاد العالمي منفرداً ويخضع للتبعية.

إن الدول العربية ذات الكثافة السكانية الأكبر، والتي يقطنها أغلبية العرب، قد أُغرقت بالديون الخارجية، مما يسبب لها المزيد من الضغوط الاقتصادية والسياسية، ويزيد من أعبائها والتزاماتها بينما تنساب «الفوائض النفطية» في أقنية المؤسسات والمصارف الدولية وفي دورة رأس المال العالمي.

ومع تصاعد الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية تتعاظم الآثار السلبية لارتباط الدول العربية، فرادى، بالاقتصاد العالمي، وتنعكس هذه الآثار على الأوضاع الاقتصادية المتردية أصلاً، مما يزيد من صعوبات النهوض الاقتصادي المأمول، وتتراجع الآمال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلى جانب الإخفاق في تحقيق التنمية هناك إخفاق آخر على صعيد تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ولو في حدوده الدنيا.

## بنية الاقتصادات العربية

نعتمد في تحليلنا لبنية الاقتصادات العربية وسماتها العامة على الأرقام والإحصاءات المتاحة، والتي تشير إلى غَلَبة صفة الاقتصاد الريعي من جهة، وظهور أعراض ما يدعى «المرض الهولندي» من جهة ثانية، هذا عدا عن التفاوت في مستويات الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن عائدات النفط والغاز التي تحظى بها بعض البلدان العربية، فضلاً عن الظواهر المرضية الأخرى كالبطالة والفقر وتصاعد الدين العام الخارجي الناجمة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي الليبرالي، وبالتالي الرضوخ لمقتضيات التحول نحو اقتصاد السوق (يظهر الجدول رقم 1 المرفق بعض الأرقام والمؤشرات الاقتصادية).

### أداء الناتج المحلي الإجمالي وتوزعه حسب القطاعات الاقتصادية:

نتبيّن من الجدول رقم (1) المشار إليه أن إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية عام 2011 بلغ نحو 2365373 مليون دولار، محققاً بذلك معدل نمو حوالي 18٪ بالأسعار الجارية، في حين كان معدل النمو عام 2010 يبلغ 15،5٪، ويعزى السبب على نحو رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً، وبالتالي ارتفاع عائدات تصدير النفط.

لكن تقديرات نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة تشير إلى أن متوسط معدل النمو سجّل انخفاضاً من 4،6٪ عام 2010 إلى 2،4٪ عام 2011[1]، وذلك نتيجة تراجع الناتج في عدد من الدول العربية التي شهدت حركات الاحتجاج، مما انعكس على الأداء الاقتصادي وحالة الاستقرار فيها، هذا فضلاً عن تأثير تراجع النمو في البلدان الأوروبية الصناعية التي ترتبط باقتصاداتها غالبية الدول العربية.

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ص 21.

وكما هو معروف فإن الأرقام والمؤشرات الوسيطة لا تعبّر عن الحقيقة بكاملها، لهذا فإن التدقيق في معدلات النمو للبلدان العربية على نحو منفرد يظهر أنها متفاوتة. ففي البلدان المصدرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي 6،9٪، في حين سجل هذا المعدل في البلدان غير النفطية تفاوتاً آخر، فقد حقق كل من جيبوتي والمغرب وموريتانيا معدلات نمو أعلى من بقية دول المجموعة نفسها نتيجة لانتعاش حركة الموانئ في جيبوتي، وزيادة الإنتاج الزراعي من القمح في المغرب، وبسبب الأداء الجيد لقطاع الصناعات الاستخراجية والتعدين في موريتانيا، كما سجلت كل من تونس وسورية إلى جانب ليبيا واليمن معدلات نمو سالبة، وسجلت مصر معدل نمو لم يتجاوز 1،8٪، وذلك نتيجة التطورات السياسية التي شهدتها تلك الدول والتي أدت في بعضها إلى توقف الإنتاج وإغلاق المؤسسات وانخفاض الاستثمارات والصادرات وحركة السياحة وتفاقم البطالة.

ولا بد من الإشارة إلى التأثير السلبي لانفصال جنوب السودان على اقتصاد السودان وناتجه المحلي الإجمالي، كما نشير إلى تأثر كل من البحرين وتونس وسورية وليبيا ومصر واليمن على نحو مباشر بالأحداث السياسية الداخلية التي شهدتها، كما تأثر لبنان بمجمل هذه الأحداث وخاصة ما يجري في سورية نظراً لاعتماده على نحو رئيسي على الخدمات والسياحة.

من جهة أخرى يتفاوت متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية على نحو واضح[2]، ففي حين يبلغ هذا المتوسط في قطر حوالي 92890 $، فإنه ينخفض إلى 801 دولار فقط في جزر القمر، وذلك في عام 2011، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج في جميع البلدان العربية (6731 دولار)، ويزيد متوسط نصيب الفرد في كل من قطر والكويت والإمارات وعُمان والسعودية والبحرين ولبنان عن هذا المتوسط، في حين يقل في كل من الجزائر وليبيا والأردن والعراق وتونس ومصر والمغرب وسورية والسودان وجيبوتي واليمن وجزر القمر.

## الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي:

يتوزع الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) على النحو التالي[3]:

قطاعات الإنتاج السلعي 1451872 مليون دولار، بنسبة 61،38 ٪ من الإجمالي.

قطاعات الخدمات الإنتاجية 447830 مليون دولار، بنسبة 18،94٪ من الإجمالي.

قطاع الخدمات الاجتماعية 450394 مليون دولار، بنسبة 19،05٪ من الإجمالي.

صافي الضرائب غير المباشرة 18311 مليون دولار، بنسبة 0،06٪ من الإجمالي

إن الصناعات الاستخراجية (البالغة 961613 مليون دولار) تشكل وحدها 66،24٪ من إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي، وحوالي 40،66٪ من الناتج الإجمالي للدول العربية. كما أن الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية تتباين بين الدول العربية في تكوين الناتج، فتحتل الصناعات الاستخراجية المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في اثنتي عشرة دولة عربية، وقد أسهم هذا القطاع بما يزيد عن 50٪ من الناتج في ست دول عربية، بنسبة تراوحت

تدهور الأمن الغذائي يضطر الدول العربية إلى تخصيص مواردها لاستيراد الغذاء.

2- المرجع السابق: الجدول رقم / 2/ ، ص 24.

3- المرجع السابق: الملحق 3/ 2، ص 24، واستخرجت النسب من قبل الباحث.

بين 70٪ (ليبيا) و64،9٪ (العراق)، والكويت (62،1٪)، وقطر (57،7٪) والسعودية (53،2٪) وعُمان (51،2٪).

أما قطاع الزراعة فقد حاز المرتبة الأولى في كل من جزر القمر والسودان (41،1٪) و(34٪) على التوالي، واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى في لبنان (31،2٪) وجيبوتي (16،8٪)، أما قطاع الخدمات الحكومية فقد كانت نسبته في الأردن (20٪) وفي المغرب (17،8٪)، وبلغت نسبة الصناعات التحويلية (16،7٪) في تونس و(15،7٪) في مصر.

تأثر لبنان بمجمل الأحداث وخاصة الأزمة السورية.

تبرز هنا الصفة الريعية للاقتصادات العربية، فمن الواضح أن الريع كان المصدر الرئيسي لتكوين الثروة (خاصة في الدول النفطية)، وهذه الصفة تجعل من اقتصاد الدولة الريعية مجرد سوق استهلاكي للسلع والمنتوجات الأجنبية دون نشاط إنتاجي محسوس، خاصة في المجالات التقنية الحديثة، رغم وجود بعض الصناعات التحويلية التقليدية.

ويشير د. جورج قرم[4] إلى الصفة الريعية للاقتصادات العربية النفطية وإلى الاعتماد على السياحة في دول أخرى تتميز بالطبيعة المعتدلة والآثار المهمة في التاريخ البشري بحيث أصبحت تجلب السياح من دول الشمال. ويضيف إلى ذلك ظاهرتين أساسيتين هما:

التزايد المتواصل للريع العقاري. والتزايد المتواصل لتحويلات المغتربين.

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن الاقتصاد الريعي ينتج عنه ضعف أداء اقتصادي، وحالة من التخلف والأمية والفقر، وهي الحالة التي لا تزال تسيطر على العديد من مناطق الوطن العربي، كما أن الفعاليات الاقتصادية في القطاع الخاص لها مصلحة في الحفاظ على مقومات الاقتصاد الريعي، لأنها المستفيد الرئيسي من سيل إيرادات الريوع التي تأتي دون مجهود، ويلتقي معها في ذلك فئة من بيروقراطيي الأنظمة المتحالفة معها.

## هيكلية الإيرادات الحكومية:

ما يعزز دور الريع في الاقتصادات العربية هو هيكلية الإيرادات الحكومية في موازناتها العامة. وبناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 نجد أن إجمالي الإيرادات العامة[5] (عام 2011 تقديري) بلغ (892351 مليون دولار) بنسبة 37،7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتصل هذه النسبة في البلدان النفطية إلى أكثر من ذلك (في العراق تصل إلى حوالي 56٪، وفي السعودية 50٪، وفي الكويت 47٪)، أما مصدر الإيرادات الحكومية فهو[6]:

الإيرادات النفطية 73،3٪.

الإيرادات الضريبية 15،9٪.

الإيرادات غير الضريبية 6،6٪.

إيرادات أخرى 3،9٪.

المنح 3٪.

وتؤكد مصادر الإيرادات على الطبيعة الريعية لبنية الاقتصادات العربية، كما أن انخفاض ضريبة الدخل والأرباح إلى 5،2٪ من إجمالي الإيرادات يؤكد وجهة النظر القائلة بأن الدولة الريعية لا تعتمد على الضرائب

4- د. جورج قرم، مدخل إلى الاقتصاد الريعي في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية المشتركة حول (بدائل التنمية العربية)، التي أقامتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالاشتراك مع مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2008، صدرت أعمال الندوة في كتاب يحمل نفس العنوان، ورقة د. قرم ص (45).

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ملحق (1/ 6)، ص 383.

6- المرجع السابق، ملحق (4/ 6)، ص 386.

لتأمين نفقاتها بل تستند إلى مصادر طابعها الريعي.

ويؤكد د. زياد الحافظ[7] على أن هيكل الإنفاق العام في الدول العربية يشير إلى أن الدولة هي المبادر الاقتصادي الأول، وليس هناك من فارق كبير بين الدول النفطية والدول غير النفطية من حيث نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الإجمالي، فقد بلغت هذه النسبة في الدول العربية 33،7٪ في عام 2011، كما يشير الملحق (6/ 5) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، علماً أنها بلغت 29،4٪ فقط عام 2007. إلا أن هذا يشير من جهة أخرى إلى انخفاض حجم الحكومة، انسجاماً مع توجهات السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تتبعها الدول العربية بشكل عام، وعدم وجود إسهام محسوس للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، رغم الفرص والتسهيلات الممنوحة له، علماً أن هذه النسبة ترتفع في الدول الصناعية المتقدمة إلى أكثر من 40٪.

## تحويلات العاملين في الخارج:

إن تحويلات العاملين العرب في خارج بلدانهم تشكل أحد مصادر الريع، ومما هو جدير بالذكر أن الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين في الخارج يتجاوز الأرقام المعلنة، في ضوء احتساب التحويلات التي تتم عبر القنوات غير المنظمة أو غير الرسمية، الأمر الذي يجعل تأثيراتها بالغة الأهمية.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد[8] إلى أن العجز المحقق في صافي التحويلات الجارية (والتي تتمثل في تحويلات العاملين والمعونات الرسمية) عام 2011 بلغ 40،9 مليار دولار مقارنة بـ 19،5 مليار دولار عام 2007، ويعود ذلك على نحو رئيسي إلى زيادة العجز في الدول المصدرة الرئيسية للنفط الذي بلغ 77 مليار دولار، مقارنه بارتفاع الفائض في بقية الدول العربية والذي وصل إلى 36،1 مليار دولار.

## الانكشاف الاقتصادي:

من السمات الرئيسية للاقتصاد الريعي الانكشاف الإقتصادي الذي يدل عليه مؤشرا التبادل التجاري والاستدانة الخارجية.

## الصادرات والواردات العربية:

تطورت الصادرات والواردات السلعية العربية الإجمالية والصادرات النفطية ما بين 2007 و2011 على النحو التالي[9]:

| السنة | إجمالي الصادرات مليون دولار | إجمالي الواردات مليون دولار | صادرات النفط الخام مليون دولار | الميزان التجاري مليون دولار | الميزان التجاري عدا النفط مليون دولار |
|---|---|---|---|---|---|
| 2007 | 796070,7 | 535915,4 | 436672 | +260155,3 | -176516,7 |
| 2008 | 1081221,1 | 674444,8 | 623308 | +406776,3 | -216531,7 |
| 2009 | 730907,3 | 613796,2 | 369143 | +117111,1 | -252031,9 |
| 2010 | 915671,5 | 667079,9 | 471718 | +248591,6 | -223126,4 |
| 2011 | 1195811,4 | 752507,3 | 667529 | +443304,1 | -224224,9 |

نتبين من هذا الجدول أن الميزان التجاري الإجمالي كان رابحاً خلال سنوات البحث، لكن مع استبعاد قيمة الصادرات النفطية يصبح هذا الميزان خاسراً طوال سنوات البحث.

7- د. زياد الحافظ، ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، منشورة في كتاب صادر عن المنظمة بعنوان «البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع»، بيروت، 2009، ص 72.

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، الملحق (-1/ 9 ب)، (ص 425).

9- المرجع السابق، الصادرات والواردات من الملحق (1/ 8) ص (411)، وصادرات النفط الخام من الملحق (9/ 5) ص (381)، والمؤشرات استخلصت من قبل الباحث.

وللدلالة على الانكشاف الخارجي، نقف على أهمية الاستيراد في تلبية حاجات المجتمع، فالاقتصاد الريعي لا ينتج حاجات المجتمع بكاملها، إنما يلجأ إلى استيراد ما يحتاج إليه، كما أن الاقتصاد الريعي لا يصدّر إلا تلك السلع التي تدر له الريع.

وإذا ما دققنا في بيانات الناتج المحلي الإجمالي والبيانات الخاصة بالاستيراد والتصدير نجد أن:

الصادرات العربية (بما فيها النفط) كانت تشكل عام 2010 و2011 نسبة 45،68٪ ،و50،56٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي.

والواردات العربية كانت تشكل في العامين المذكورين: 33،28٪ و31،82٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي.

في حين أن نسبة إجمالي التجارة الخارجية للبلاد العربية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي شكلت عام 2011 نسبة 83٪ (الجدول رقم 1) وتتفاوت هذه النسبة ما بين 34٪ في السودان، و151٪ في الإمارات، وهذه النسبة هي ما يدعى درجة الانكشاف التجاري وهي تعكس العلاقة مع العالم الخارجي في أدق أوجه تلك العلاقة، وهي المبادلات التجارية. وإذ نلاحظ ارتفاع هذه النسبة فإنها لا تكفي للدلالة على التبعية، خاصة إذا علمنا أن العديد من الدول الصناعية المتقدمة تتميز اقتصاداتها بارتفاع درجة الانكشاف التجاري الناجم عن تصاعد نشاطها الاقتصادي وتنوعه. ولكن ارتفاع هذه النسبة في الدول النامية عموماً يدل على هشاشة اقتصاداتها، مما يعني أن ارتفاع هذا المؤشر يعني ارتفاع درجة حساسيتها تجاه العالم الخارجي، مما يعني زيادة درجة تأثرها بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق الصادرات بسبب ضعف هياكلها الإنتاجية.

تحويلات العاملين العرب في خارج بلدانهم أحد مصادر الريوع.

## القروض الخارجية

الاستدانة الخارجية هي المؤشر الثاني لدرجة الانكشاف الخارجي، ويستخلص هذا المؤشر بنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ إجمالي هذا الدين عام 2011 (176181 مليون دولار)[10]، وبلغت خدمة هذا الدين (15907 مليون دولار) في ذلك العام.

وتبلغ نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول العربية المدينة عام 2010 (21،5٪) وفي عام 2011 (20٪)، لكن هذه النسبة تتفاوت بين بلد عربي وآخر، فقد جاءت في كل من الجزائر وسورية وعُمان ومصر دون المتوسط للدول العربية كمجموعة، حيث بلغت أقل من 20٪ عام 2011، أما في كل من موريتانيا وجيبوتي ولبنان والسودان وتونس وجزر القمر والمغرب والأردن، فقد تجاوزت هذه النسبة المتوسط للدول العربية كمجموعة، إذ تراوحت بين 85،6٪ في موريتانيا و21،6٪ في اليمن.

وفيما يتعلق بنسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية. فقد بلغت عام 2010 (5،2٪) وبلغت في عام 2011 (4،9٪) وتتفاوت هذه النسبة بالطبع بين بلد عربي وآخر.

## المرض الهولندي

يرى اقتصاديون عرب وآخرون أن تضخم العوائد النفطية أدى إلى ظهور أعراض ما يسمى «المرض الهولندي» المتمثلة في نمو قطاعات السلع المحلية (غير

10- المرجع السابق، الجدول رقم / 1/ ، ص (196)، ومصدر النسب المذكورة عن الجدول رقم / 2/ الوارد في الصفحة (199) من التقرير المذكور، انظر أيضاً الجدول رقم / 1/ في هذا البحث.

القابلة للتداول) على حساب قطاعات سلع التجارة (القابلة للتداول).

ويشرح د. جودة عبد الخالق[11] هذه المسألة بالقول إنه عندما يتعرض الاقتصاد لصدمة خارجية موجبة (مثل ارتفاع أسعار النفط والغاز في حالتنا) ترتفع القيمة الخارجية للعملة المحلية (أي ينخفض سعر الصرف الحقيقي)، وهذا يؤدي إلى إعادة تخصيص للموارد من قطاعات التجارة (التصديرية) إلى قطاعات السلع المحلية، ويدل على ذلك بـارتفاع أنصبة قطاعات التعدين والتشييد والتجارة والمال، وانخفاض أنصبة الزراعة والصناعات التحويلية، وذلك في هيكل الإنتاج المحلي الإجمالي، فضلاً عن الخلل السكاني وتزايد العمالة الأجنبية، كما هو الحال في الدول النفطية العربية، وينجم عن ذلك:

طلب متزايد على الغذاء، نتيجة لعدم قدرة الإنتاج المحلي على مواجهة الطلب.

تدهور توزيع الدخل والثروة واتساع نطاق الفقر.

تزايد الاتجاهات التضخمية ونزعات المضاربة.

## النفط والغاز وعائداتهما

أورد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 (ص.ج) بيانات عن النفط والغاز وعائداتهما في البلاد العربية لعام 2011 على النحو التالي:

نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي 57،5٪.

نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي 28،2٪.

إنتاج النفط الخام 22،4 مليون برميل/ يومياً.

نسبة إنتاج النفط الخام العربي إلى الإنتاج العالمي 31٪.

نسبة إنتاج الغاز الطبيعي العربي إلى الإنتاج العالمي 14،4٪ (2010).

عوائد الصادرات النفطية (تقدير بالأسعار الجارية) 667،5 مليار دولار.

وقد كان النفط واحتياطاته في الوطن العربي السبب الرئيسي، إلى جانب أسباب أخرى[12]، في تفاقم الصراع الدولي على المنطقة العربية، كما كان أحد العوامل الإستراتيجية لرسم سياسات الدول الكبرى تجاه المنطقة.

النفط هو أحد العوامل الإستراتيجية في سياسات الدول الكبرى.

والنفط ليس هو فقط هذه المادة العجيبة ومشتقاتها، بل النفط كمصدر مهم وأساسي للطاقة وكمادة أولية لآلاف المواد والمشتقات، فضلاً عن أهمية احتياطاته وعائداته واستخداماته المتنوعة.

ويشكل النفط والغاز أحد أوجه العلاقة ما بين الاقتصادات العربية والعالم الصناعي المتقدم من زاويتي استخدامه كمورد للطاقة، ومن حيث الدور الذي تلعبه عائداته في الأسواق المالية العالمية.

وقد استخدمت العوائد النفطية أسوأ استخدام من قبل الأنظمة في الدول النفطية، فعدا عن تمويل التطوير المبالغ فيه في البنية التحتية في تلك الدول، دون أن يرتبط ذلك بضخ استثمارات عامة وخاصة تستغل هذه البنية التي تتقادم مع الزمن، خُصّص قسم هامّ من أموال النفط لشراء الأسلحة وتكديسها بلا مبرر (ما دام هذا السلاح لا يستخدم من أجل التحرير)، وتم شراء الأسلحة بلا عقلانية بموجب صفقات مشبوهة، لإرضاء المجمع

11- د. جودة عبد الخالق، المرض الهولندي وتداعياته، ورقة مقدمة إلى ندوة بدائل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 59.

12- للموقع الجيوسياسي للوطن العربي، ووجود «إسرائيل» ورغبة الغرب في حمايتها ودعمها، فضلاً عن الثروات النفطية والغاز وعائداتهما، الدور الأساسي في رسم الإستراتيجية الغربية تجاه الوطن العربي.

الصناعي العسكري الأميركي والأوروبي، هذا فضلاً عن شراء الذهب والسندات والأوراق المالية، والإيداع في المصارف والمؤسسات المالية الدولية، مما ألحق خسائر متلاحقة أدت إلى استنزاف جزء كبير منها.

وأدى ارتفاع حجم العوائد النفطية إلى زيادة حدة الفوارق الداخلية بين البلدان العربية وتعميق انقسامها إلى بلدان غنية وأخرى فقيرة، كما أدت النظرة القطرية الضيقة إلى إعادة توزيع الموارد وتوطين الأنشطة الاقتصادية في الوطن العربي، لا على أساس مدى الأفضلية الاقتصادية، بل على أساس مدى توفر مصادر التمويل، وبمعنى آخر فإن النمو الاقتصادي تسارع بدرجة أكبر في البلدان والمناطق التي تمتلك الموارد المالية مما فاقم من حدة الفوارق.

**الاستخدام السياسي لأموال النفط له أسوأ الآثار على الحياة السياسية**

وصاحب تدفق المال النفطي تغيرات أساسية في أنماط الاستهلاك، وانتشار الاستهلاك الترفي في البلدان النفطية، ثم ما لبث أن انتقل إلى البلدان غير النفطية، من خلال حركة العمالة وانتشار الإعلام الفضائي.

وفي حين تدفقت الأموال العربية نحو الخارج حُرمت منها البلدان العربية المحتاجة إليها من أجل التنمية.

وإذا كانت الثروة النفطية قد زادت من ارتباط البلدان العربية النفطية بالأسواق المالية فإن أموال العائدات النفطية قد ثبتت هذا الارتباط عن طريق التوظيفات الخارجية لهذه الأموال، سواء في البورصات أو كودائع في المؤسسات المالية أو استثمارات عقارية.

كما أن أموال النفط ضغطت بشدة على أسعار السلع والخدمات، خاصة تلك التي لا يمكن الاتجار بها خارج أسواقها، مثل العقارات، فارتفعت الأسعار إلى مستويات جنونية لا علاقة لها بالتكلفة أو المنطق، مما أسهم في إشعال التضخم في البلدان العربية إجمالاً وفي البلدان المصدرة للنفط خاصة.

وكان للاستخدام السياسي لما يدعى «الأموال النفطية»، أسوأ الآثار على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي حين استخدمت هذه الأموال داخل البلدان النفطية في إسكات الأفواه وشراء الضمائر فإنها استخدمت أيضاً خارج البلدان النفطية في تلويث الحياة السياسية والثقافية والإعلامية، وتخريب الضمائر وحرف حركات الاحتجاجات عن مسارها الصحيح، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ووصلت الأمور في الآونة الأخيرة، ومن خلال استغلال حالة الاضطراب وعدم الاستقرار والاحتجاج في سورية، أن استخدمت أموال النفط من أجل تزويد بعض الفئات (المعارضة والإرهابية) بالسلاح، مما أسهم في تدمير سورية والعمل على تفكيكها وإثارة النعرات الطائفية والفتن في الداخل السوري.

## حصاد السياسات الاقتصادية والاجتماعية

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي واجتياح العولمة الاقتصادية العالم في مطلع العقد التاسع من القرن العشرين، تحت ظروف وضغوط متعددة، اتبعت البلدان العربية برنامج «توافق واشنطن» إلى هذا الحد أو ذاك، وجوهره التحول نحو اقتصاد السوق واتباع سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والمعروف أن هذا البرنامج يقوم على ثلاثة أمور أساسية:

- الاعتماد على حرية السوق في المعاملات الداخلية والخارجية، ويتضمن هذا الأمر: تحرير التجارة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي، وتسهيل دخوله وخروجه (أي حرية التجارة وحرية حركة الأموال).
- عدّ القطاع الخاص ركيزة التنمية وتشجيعه بشتى

السبل، ويشمل القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ويتضمن ذلك الخصخصة بما في ذلك خصخصة المرافق العامة والبنية التحتية.

- إحداث خفض ملموس في دور الدولة وحجمها، وصولاً إلى ما يدعى «حكومة الحد الأدنى».

وهذه الأمور الأساسية الثلاثة في توافق واشنطن تعني باختصار: سوقاً حرة، واقتصاداً مفتوحاً، وحكومة مصغّرة.

واستكمالاً لهذا النهج، ينادي دعاة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ويروجون للالتحاق بالاقتصاد العالمي، والاندماج في العولمة، ولهذا الالتحاق والاندماج آثاره وتداعياته على الصعيد الداخلي. وقد أدت هذه السياسات إلى:

- انخفاض المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي (عدا الدول النفطية التي كان للنفط، استخراجاً وتسويقاً، الدور الأساسي في رفع معدل النمو فيها وإن تذبذب وفق تذبذب أسعار النفط).

- تراجع ملحوظ في عملية التصنيع، وبالتالي غَلَبَة النشاطات الخدمية والطفيلية.

- تضاعف معدل البطالة، خاصة بين الشباب، وبموجب الإحصاءات الرسمية بلغ عدد العاطلين من العمل في البلدان العربية ما يزيد عن 20 مليون عاطل.

- ارتفاع نسبة الفقراء، وتتباين نسب فقر الدخل بين البلدان العربية، إذ تصل في الدول محدودة الدخل إلى أكثر من 40٪ من السكان، بينما تنخفض هذه النسبة في البلدان النفطية إلى أقل من 10٪ من السكان.

- ميل الواردات إلى التزايد، وخاصة لمواد الغذاء من أجل ردم الفجوة الغذائية.

- عجز الإنفاق على التعليم والصحة عن الوفاء باحتياجات السكان.

- اتساع حجم اقتصاد الظل وانتشار العشوائيات حول المدن.

وإذا كانت الدول النفطية قد استطاعت استيعاب سلبيات تلك السياسات عن طريق المزيد من الضخ الداخلي لعائدات النفط فإن الدول العربية غير النفطية وقعت في عجوزات كبيرة في معاملاتها الخارجية وموازين مدفوعاتها، وموازناتها العامة، وانعكس ذلك خللاً واضحاً في الموازين الاقتصادية وفي الخدمات الاجتماعية، وزيادة معدلات البطالة المترافقة مع ارتفاع معدلات التضخم.

## الآثار المباشرة للارتباط بالاقتصاد العالمي

على المستوى الخارجي، كان وقع الآثار السلبية أوضح، فقد رافقت الدعوة للانخراط في الاقتصاد العالمي دعوة للانفتاح التجاري ضمن مقولة ليبرالية أثبتت فشلها، وهي «التجارة الخارجية قاطرة النمو»، فكان تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية سبباً في إغلاق آلاف الورشات والمعامل الصغيرة التي فشلت في المنافسة مع البضائع والمواد المستوردة، مما فاقم من أزمة البطالة التي هددت السلم الاجتماعي، وكانت من الأسباب الرئيسية لحركة الاحتجاجات في بعض البلدان العربية منذ أواخر عام 2010، إلى جانب الأسباب السياسية الأخرى، علماً أن تحرير التجارة الخارجية على هذا النحو يحول دون قيام نشاط صناعي محسوس، وخاصة في ميدان الصناعات الحديثة.

وكانت السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، في إطار العولمة، سبباً رئيسياً لزيادة ارتباط البلدان العربية (النفطية منها وغير نفطية) بالاقتصاد العالمي، وبالتالي خضوع اقتصاداتها لمقتضيات الخارج، دون اعتبار للاحتياجات

المحلية، مما يزيد من حساسيتها للأزمات الخارجية، ويعزز تبعيتها، ويقضي على قرارها الاقتصادي الذي أصبح رهناً لمصالح الدول الصناعية المتقدمة والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية الدولية.

ومن أجل تمتين الصلة والارتباط بالاقتصاد العالمي ومصالح الخارج عملت القوى المهيمنة على عدد من وسائل وأدوات الربط، ومنها:

- الالتحاق بالاقتصاد العالمي عن طريق الانضمام للتكتلات الاقتصادية، وأهمها الشراكة الأوروبية المتوسطية.

- عقد الشراكات التجارية مع قطب من أقطاب النظام الاقتصادي العالمي، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

- إقامة مناطق تجارة حرة مع الدول الصناعية الأساسية، وخاصة مع الولايات المتحدة.

- إقامة مناطق صناعية مشتركة ضمن اتفاقات خاصة، كاتفاقية الكويز، التي دخلت فيها «إسرائيل» شريكة مع الولايات المتحدة ومصر والأردن.

ومثلت نتائج التجارة الخارجية للدول العربية حصيلة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وخاصة ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتجارية، والهياكل الإنتاجية للاقتصادات العربية، والانخراط في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن ارتباطات كل بلد عربي، بمفرده، بالتكتلات والاتفاقات الخارجية. ولعل أهم النتائج الاقتصادية الناجمة عن عدم التكافؤ والمساواة لهذا الارتباط جعل المسارات الاقتصادية الداخلية تعمل لخدمة الخارج ومقتضيات تطوره، وليس لمصلحة الشعوب واقتصاداتها.

وبالرجوع إلى الإحصاءات والبيانات المنشورة[13]، نجد أن:

- نسبة الصادرات العربية إلى إجمالي الصادرات العالمية تراوحت بين 5،7٪ (2007) و6،6٪ (2011).

- نسبة الواردات العربية إلى إجمالي الواردات العالمية تراوحت بين 3،7٪ (2007) و4،1٪ (2011).

- تتجه نسبة 29،8٪ من الصادرات إلى الدول الصناعية المتقدمة (12،7٪ إلى الاتحاد الأوروبي، و7،7٪ إلى الولايات المتحدة، و9،4٪ إلى اليابان).

- وتتجه 8،3٪ من الصادرات العربية إلى الصين، في حين تتجه 8٪ فقط إلى الدول العربية.

- تبلغ نسبة الواردات العربية من الدول الصناعية المتقدمة 36،5٪ من إجمالي وارداتها (24،7٪ من الاتحاد الأوروبي، و8٪ من الولايات المتحدة، و3،8٪ من اليابان).

- تستورد الدول العربية 11،9٪ من وارداتها الإجمالية من الصين، في حين تبلغ نسبة الدول العربية من إجمالي الواردات 12،3٪.

- يشكل الوقود والمعادن حوالي 74٪ من إجمالي الصادرات، وتشكل المصنوعات حوالي 65٪ في إجمالي الواردات.

وبينما تشكل السلع الزراعية 18،7٪ من واردات الدول العربية فإنها تصدر 3،7٪ فقط من السلع الزراعية.

13- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ملحق (1/ 8)، و(2/ 8)، و(3/ 8).

وكان تأثر الاقتصادات العربية بالمتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وخاصة في أزماته، واضحاً بسبب ارتباط الاقتصادات العربية منفردة بالاقتصاد العالمي، ومن ذلك تأثير أزمة الديون في منطقة اليورو، وما نجم عنها من تدابير التقشف التي اتخذتها الدول الأوروبية للسيطرة على عجز الموازنة، فقد تأثرت الاقتصادات العربية بتلك الأزمة، من زاوية انخفاض الطلب على صادراتها. ذلك أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الأول للدول العربية، فهو يستوعب نحو 12،7٪ من الصادرات العربية، و25،4٪ من الواردات العربية (2011)، تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، مما يعني أن أي تباطؤ أو انكماش في اقتصاد الاتحاد الأوروبي يؤثر سلباً على اقتصادات الدول العربية.

كما أن ارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية والنامية على السواء أدى، إلى جانب العوامل الذاتية، إلى ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية (ارتفع متوسط معدل التضخم في البلدان العربية عام 2011 إلى 6،1٪، في حين كان في العام الذي سبقه 4،4٪).

وإذا كان ارتفاع أسعار النفط (الذي يشكل نحو 70٪ من الصادرات العربية) قد زاد من عائدات النفط في الدول العربية النفطية فإنه أسهم من جانب آخر في زيادة الضغوط التضخمية وفي ارتفاع فاتورة واردات الدول العربية غير النفطية.

كما أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع التجارة الخارجية للدول العربية، فحقق الميزان التجاري فائضاً في عام 2011 بلغ نحو 512،3 مليار دولار مقابل 319،3 مليار دولار عام 2010، مما انعكس على حجم الاحتياطيات الخارجية للدول العربية، حيث ارتفعت بنسبة 10،5٪ لتبلغ نحو 1،1 تريليون دولار.

ومع شيوع ظاهرة المضاربات بالأوراق المالية، تأثراً بما يجري في البورصات العالمية، وحيث تنعكس مؤشرات غالبية الأسواق المالية للدول المتقدمة والناشئة سلباً على مؤشرات أسواق المال العربية، تراجعت في عام 2011 القيمة السوقية الإجمالية لجميع البورصات العربية، تأثراً بمجريات الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، هذا فضلاً عن تأثير التحولات السياسية التي تشهدها بعض الدول العربية.

العملات العربية مرتبطة بأسعار الدولار واليورو.

ومع التغيرات الحاصلة في أسعار العملات الخارجية (خاصة الدولار واليورو)، فإن العملات العربية تتأثر بحكم ارتباطها بالعملات الأجنبية بهذه التغيرات التي تجعل من أسعار الصرف غير مستقرة، مما يجعل المصارف المركزية مضطرة إلى التدخل من أجل المحافظة على أسعار العملات الوطنية، ويظل تدخلها محدوداً بمدى عمق الارتباط بالأسواق الخارجية من جهة، ومدى وفرة احتياطاتها الأجنبية من جهة أخرى، أي بمدى قوة الاقتصاد، التي تتأثر عكساً مع ارتباط هذا الاقتصاد بالاقتصاد العالمي وبالتالي خضوعه لمقتضياته ومصالحه.

## العمل الاقتصادي العربي المشترك على خلفية تغيرات بنية النظام العالمي

بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن نالت الدول العربية استقلالها السياسي، وفي مقابل تطلع الشعوب العربية إلى الوحدة، تم تأسيس جامعة الدول العربية (1945) كبديل عن الوحدة المنشودة، في ظل مساومات ووعود اشتركت فيها دول الاستعمار القديم والأنظمة العربية، بما في

ذلك الولايات المتحدة الأميركية. وفي إطار جامعة الدول العربية والعلاقات بين الأنظمة العربية تعددت صيغ التعاون العربي في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تعددت مستويات هذا التعاون بين الدول العربية على نحو ثنائي أو جماعي إلا أن جميع هذه الصيغ لم تسفر عن تقدم محسوس باتجاه التكامل والتوحيد، إنما كانت النتائج المزيد من عمليات تكريس التجزئة من جهة، وتعزيز ارتباط الدول العربية (فرادى)، بالاقتصاد العالمي (اقتصادياً)، وبالاندماج في عملية الاستقطاب الجارية لصالح النظام الرأسمالي العالمي ومراكزه الكبرى في مختلف مراحل تطور النظام العالمي من جهة ثانية.

وقد صدر العديد من القرارات، وأبرم العديد من الاتفاقيات التي اشتركت فيها جميع الدول العربية أو بعضها، ولعل من أهمها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (1950)، واتفاقية الوحدة الاقتصادية (1957) التي استهدفت تحقيق انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع وحرية العمل والتنقل والتملك، وميثاق الوحدة الثقافية العربية (1964)، وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة (1965)، وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (1980)، وميثاق العمل الاقتصادي القومي المشترك (1980)، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981)، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال (1981)، ثم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1997)، كما أُحدث العديد من الأجهزة والمنظمات والاتحادات على المستويات الحكومية وغير الحكومية، وعلى المستوى الشمولي والقطاعي، بحيث تشكل بمجملها إطاراً تنظيمياً بإمكانه أن ينسق بين الدول العربية في شتى المجالات.

الجامعة العربية أضحت غطاء للعدوان على بعض البلدان العربية.

وقد تجسد الإطار المؤسسي العربي الحكومي في بعدين أساسيين: أولهما سياسي يتصل بمؤتمرات القمة العربية التي أصبحت دورية، والثاني وظيفي يتمثل في أجهزة رئيسية في الجامعة تقوم بمهام وظيفية (مجلس الجامعة، مجلس الدفاع العربي المشترك، المجلس الاقتصادي والمجالس الوزارية المتخصصة...)، هذا فضلاً عن الصناديق الإنمائية العربية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1967، صندوق النقد العربي 1976، والصناديق الوطنية الكويتي والسعودي والقطري...).

كما يتمثل الإطار المؤسسي غير الحكومي في الاتحادات الفرعية والمهنية واتحادات قطاع الأعمال.

وإذا كان العمل الاقتصادي العربي المشترك قد حقق بعض الإنجازات فإن المحصلة النهائية لا تتناسب، في جميع الأحوال، مع الكم الهائل من القرارات والمؤسسات والمنظمات والأجهزة، فضلاً عن الآمال المعقودة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، أو الحدود الدنيا منه.

ولعل المثال الأبرز للإخفاق الاقتصادي العربي في المجال التكاملي يتمثل في حجم التجارة البينية الذي لم يتجاوز 10٪ من إجمالي التجارة الخارجية العربية.

ويتمثل فشل آخر في حجم الاستثمارات العربية داخل البلاد العربية، فما زالت الدول الصناعية المتقدمة تستقطب الجزء الأكبر من رؤوس الأموال العربية القابلة للاستثمار، هذا فضلاً عن عدم تحقيق الطموحات التي عبرت عنها عشرات القرارات العربية المشتركة. ولعل هذا يعكس، بواقعية، معاناة وتعثر خطط التنمية في العديد من الدول العربية (خاصة الفقيرة في مواردها والكثيفة السكان)، كما يعكس ضعف النتائج الاقتصادية من جراء

الاختلالات الهيكلية في بنية عملية الإنتاج، إذ لم تستطع القطاعات الإنتاجية أن توجد مصادر للدخل القومي وفرص عمل على المستوى العربي. يضاف إلى ذلك اشتداد أزمة الماء والغذاء، واتساع فجوة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وعدم توفير الخدمات الاجتماعية ووصولها إلى المستويات المرغوبة.

ولعل أهم معوقات العمل العربي الاقتصادي المشترك، تكمن في أمرين:

الأول: ميثاق جامعة الدول العربية، الذي بُني بالأساس على أن تكون القرارات غير إلزامية.

الثاني: طبيعة الأنظمة العربية وارتباطها خارجياً بالنظام الاقتصادي العالمي، إذ يفترض هذا النظام الالتحاق بالاقتصاد العالمي، إما مباشرة، أو عن طريق تكتل اقتصادي قوي (كالاتحاد الأوروبي)، أو دولة قوية (كالولايات المتحدة)، مما جعل القرار الاقتصادي في أي دولة عربية يخضع لمقتضيات الخارج دونما اعتبار للمصالح الوطنية أو العربية، وللنظرة السيادية القطرية الضيقة للأنظمة السياسية.

إن المصدر الحقيقي للفشل التنموي القطري والعربي، والإخفاق التكاملي بين البلدان العربي، يرتبط إلى حد بعيد بتطورات وتغيرات بنية النظام العالمي، الذي انطبع وتبلور على مدار السنين بأطوار من التوسع الرأسمالي، فقد بدأت في طورها الأول (طور المنافسة الكامل) بالصعود، حين كانت رأسمالية صناعية تنمو داخل الحدود القومية للمجتمعات الأوروبية، ثم تطورت في طورها الثاني (طور الاحتكار)، حين تحولت إلى رأسمالية احتكارية تتجاوز حدودها القومية، وتتجاوز إطارها الصناعي التقليدي بعد نشوء رأس المال المالي، إلى أن استحالت في المرحلة الراهنة (منذ مطلع الثمانينيات) إلى رأسمالية توسعية مدفوعة بتوسعها إلى الحد الأقصى في عصر ثورة التقانة والمعلوماتية واقتصاد المعرفة والقيم الافتراضية، حيث ألغيت الحدود وأسقطت السيادات وتحول العالم إلى سوق واحدة محكومة بقوانين ما يدعى العولمة ومقتضياتها.

وهكذا، فإنه في ظل الأطوار الثلاثة للتوسعية الرأسمالية كانت هناك منعطفات كبرى تحت ثلاثة عناوين تتلازم مع ثلاث ظواهر (الاستعمار، الإمبريالية، العولمة)، وبالطبع فقد كان هناك اختلاف بين الظواهر الثلاث في السمات والخصائص، ولكن ما يجمعها هو النزوع الحاد في النظام الرأسمالي إلى التوسع مع ما يرافقه من نزوع إلى السيطرة والرغبة في اقتسام مناطق النفوذ.

عوائد النمو متمركزة في أيدي النخبة السياسية والمالية.

وفي الأطوار الثلاثة كانت البلاد العربية موضوعاً من موضوعات الاستعمار القديم والإمبريالية ثم العولمة، وما يجمع العرب من سمات في هذه الأطوار هو أنهم كانوا فريسة للمصالح الرأسمالية عبر القرون الثلاثة من نشوء الرأسمالية وتطورها، وقد حالت هذه المصالح دون وحدة العرب، دون أن نغفل العوامل الذاتية التي أسهمت في ذلك. وفي هذا الإطار فشل العرب في تحقيق الحدود الدنيا من التكتل الإقليمي في مرحلة كان من الممكن تحقيقه، ولكن اليوم مع صعود «فكر» العولمة وممارساتها الاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، تراجعت الإقليمية وتراجع دورها لصالح التأثير والتأثر المتبادلين والمباشر بين «المحلي» و«العالمي» على نحو مباشر وبفعالية محدودة لتأثيرات المستوى الوسيط الإقليمي.

وكان الإقليم العربي، هشاً، على أي حال، وقد وجدنا كيف صيغت علاقة كل بلد عربي مع الاقتصاد العالمي عن طريق وسيط آخر غير إقليمي كالاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة.

لكن ليس معنى هذا أن دور وأهمية «التجمع الإقليمي» في المنطقة العربية قد انتهى، أو لم يعد مفيداً، فجامعة الدول العربية كتجمع إقليمي، رغم هشاشته، ظهر مؤخراً في دور جديد، ووظيفة جديدة مستحدثة، وهذا الدور، أو الوظيفة، تبدى في السنوات الثلاث الأخيرة في الأزمتين الليبية والسورية، حيث استخدمت الجامعة كغطاء سياسي لتدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا، وها هي تستخدم في سورية ليس لتمزيق وحدة العرب فحسب بل أيضاً للقضاء على سيادة دولة مؤسسة للجامعة.

ورأينا الدول الخليجية الغنية تستخدم أموالها لتمويل الحرب على ليبيا، وتمويل الحرب على سورية، في الوقت الذي يموت فيه آلاف الصوماليين من الجوع، حيث تحجب الأموال عن هؤلاء وتغدق على تدمير البنية التحتية ودور السكن وقتل الأبرياء في سورية.

إن مسيرة العمل العربي المشترك، عبر السنين، ومن خلال الأحداث المتوالية توحي لنا باستخلاص مجموعة من المفارقات:

المفارقة الأولى: هي كيف ترفض بعض الدول العربية تنفيذ قرارات ذات صفة تكاملية أو وحدوية، تتخذ في إطار جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها، بحجة تعارض هذه القرارات مع «سيادة الدولة» في الوقت الذي تسارع إلى تنفيذ أية توصيات أو توجهات تزيد من تبعيتها للدول الصناعية المتقدمة وللمؤسسات الدولية.

المفارقة الثانية: هي كيف تصدر جامعة الدول العربية عقوبات اقتصادية بحق دولة من دولها، في الوقت الذي يجب أن تكون قراراتها عامل وحدة وتكامل بين اقتصادات الدول العربية (العقوبات الاقتصادية على سورية مثلاً).

المفارقة الثالثة: هي كيف تستخدم جامعة الدول العربية غطاءً للعدوان على بلد عربي من قبل الأجانب، في الوقت الذي يجب أن تكون ضد العدوان على أي بلد عربي.

المفارقة الرابعة: هي كيف تقبل جامعة الدول العربية تأجيج الأزمات الداخلية في بلد عربي، وتسعى لتزويد طرف من أطراف الأزمة بالسلاح، في الوقت الذي تسكت فيه عن موت آلاف الجوعى في الصومال.

## الخلاصة والاستنتاجات

1- تبلغ مساحة البلدان العربية 14،2 مليون كم2 بنسبة 10،2٪ من مساحة العالم، في حين يقطنها 362 مليون نسمة بنسبة 5،2٪ من سكان العالم، ويبلغ حجم العمالة العربية 122 مليون عامل، بينما يبلغ معدل البطالة 16٪، وبينما يسكن 50٪ من السكان العرب في المناطق الريفية، فإن النشاط الاقتصادي لهؤلاء لا يتجاوز 15٪، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2365 مليار دولار أميركي (2011)، وإذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج 6731 دولاراً أميركياً على المستوى العربي فإن ذلك يخفي حقيقة التفاوت الكبير بين البلدان العربية، فهو يصل إلى حوالي 30ألف دولار في قطر، في حين ينخفض إلى 8،1 دولار في جزر القمر، وهذه المتوسطات تخفي أيضاً حقيقة التفاوت داخل كل قطرٍ عربي.

2- بلغت نسبة احتياطي النفط العربي المؤكد 57،5٪ من الاحتياطي العالمي، كما بلغت هذه النسبة في الغاز الطبيعي 28،2٪، ويبلغ إنتاج النفط الخام 22،4 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 31٪ من الإنتاج العالمي، كما تبلغ نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوّق إلى الإنتاج العالمي 14،4٪، ووصلت عوائد الصادرات النفطية عام 2010

إلى 667،5 مليار دولار، في حين وصلت الديون الخارجية في الدول العربية المدينة إلى 176،2 مليار دولار.

3- بلغت قيمة الصادرات السلعية العربية 1195،8 مليار دولار أميركي في عام 2011، بنسبة 6،6٪ إلى الصادرات العالمية، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية 752،6 مليار دولار بنسبة 4،1٪ إلى الواردات العالمية، مما يعني أن الميزان التجاري العربي كان إيجابياً، إذ بلغ الفائض التجاري 443،304 مليار دولار. لكن إذا علمنا أن صادرات النفط الخام تبلغ 667،529 مليار دولار فإن هذا يعني أن العجز التجاري بدون صادرات النفط الخام يبلغ 224،224 مليار دولار، ما يشير إلى أهمية صادرات النفط في العلاقات الاقتصادية والتجارية للدول العربية النفطية.

4- منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد حصول البلدان العربية على استقلالها السياسي تباعاً، سعت هذه البلدان إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وتطلّعت شعوبها إلى الوحدة أو الاتحاد، وإلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وفي حين أخفقت البلدان العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين القطري والقومي، فإنها أخفقت أيضاً في تحقيق الحدود الدنيا من التكامل أو التعاون الاقتصادي، ناهيك عن تحقيق وحدة سياسية.

5- اتبعت البلدان العربية على العموم، وبدرجات مختلفة، السياسات الاقتصادية المستوحاة من توصيات ونصائح المؤسسات المالية الدولية، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ونشر ثقافة العولمة، والترويج لسياسات القطب الواحد. وتتمحور السياسات الاقتصادية والليبرالية الجديدة التي تم اعتمادها لدى بلدان عربية عديدة في خطوطها العامة، ولدى البعض الآخر في أدق تفاصيلها، حول اعتماد اقتصاد السوق، وتحرير التجارة، والخصخصة، وإعطاء الدور الأول للقطاع الخاص في قيادة الاقتصاد الوطني، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد. ويمكن تلمس نتائج انتهاج هذه السياسات في الإخفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثّل في:

أ- السمة الأبرز للاقتصادات العربية هي غَلَبة "السمة الريعية" ويظهر ذلك جلياً في الدول النفطية، وفي باقي الدول العربية نجد أن عائدات السياحة وزيارة الآثار والمواقع الدينية وتحويلات العاملين في الخارج تلعب الدور الأهم في إشاعة أجواء ومنعكسات الاقتصاد الريعي.

الفساد والإفساد لعبا دوراً هاماً في إعاقة التنمية

ب- شدة ارتباط الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي (فرادى)، وقد يأتي هذا الارتباط مباشرة أو عن طريق تكتل اقتصادي قوي (الاتحاد الأوروبي)، أو عن طريق دولة ذات اقتصاد قوي (الولايات المتحدة)، وهذا الارتباط يؤدي إلى ارتفاع درجة حساسية الاقتصاد المعني بما يجري في الخارج، وخاصة تأثره بالأزمات الاقتصادية الخارجية.

ج- ظهور أعراض «المرض الهولندي» في أغلب الدول العربية، خاصة التي تعتمد على موارد طبيعية كالنفط.

د- كان من نتائج ذلك كله، فضلاً عن التحالف بين السلطة والمال، توسع النشاط الاقتصادي في الأعمال الهامشية والخدمية وأعمال الوساطة والمالية والمصرفية، واتسع اقتصاد الظل وانتشرت العشوائيات حول المدن، وأضحت عوائد النمو مركزّة على نحو متزايد

في أيدي النخب السياسية والاقتصادية والمالية، ومن حولها من محاسيب وأزلام، ممن يتمتّع بامتيازات النفوذ والملكية، ويرافق ذلك استبعاد شرائح واسعة من المجتمعات العربية من المنافع الاقتصادية. وتزايدت جموع العاطلين من العمل واتسعت دائرة الفقر البشري والحرمان وانخفض مستوى التنمية البشرية، وأدى تراجع الإنتاج الزراعي والغذائي إلى تدهور حالة الأمن الغذائي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك تدهور أوضاع الأمن المائي، أدركنا عمق الحاجة إلى سياسات زراعية وغذائية ومائية تمنع وقوع البلدان العربية في كارثة إنسانية واجتماعية تدفعها إلى فخ "المعونات الغذائية"، بما يزيد تبعيتها للخارج.

هـ- أدى تحرير التجارة الخارجية، وفتح باب الاستيراد على مصراعيه، إلى عجوزات متوالية في الموازين التجارية (بعد استبعاد الصادرات النفطية)، وسلبيات ذلك لا تقتصر على إغلاق آلاف الورش والمعامل الوطنية نتيجة المنافسة غير المتكافئة للبضائع الأجنبية، وإنما ينسحب التأثير السلبي إلى منع قيام صناعات جديدة، وخاصة في مجال الصناعات الدقيقة ذات المستوى الفني العالي والقيمة المضافة العالية.

و- أدت حصيلة الضرائب المباشرة المتواضعة، بسبب موالاة السياسة الضريبية للأغنياء، إلى عجوزات كبيرة في الموازنات العامة (عدا الدول النفطية) وانعكس ذلك إلى عدم قدرة الدولة على الوفاء بالالتزامات الاجتماعية، خاصة في مجال الصحة والتعليم، وإلى تبرير انسحابها من الشأن الاقتصادي، مما أدى إلى ضعف دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي التأثير على قوة الدولة نتيجة لتراجع قوتها الاقتصادية تجاه متطلّبات العلاقات الخارجية، وفي الوقت ذاته تصاعد دور القطاع الخاص ورجال الأعمال، وفي مقابل ذلك ازداد نفوذ المؤسسات الدولية والشركات متعدية الجنسية.

**إخفاق في تحقيق التنمية قطرياً وقومياً**

ز- أدّى الفساد والإفساد دوراً هاماً في إعاقة التنمية، وفي إعاقة عملية الإصلاح الاقتصادي في آن معاً، وكان لإشاعة أجواء ثقافة العولمة والاستهلاك والفردانية الدور الأساسي في إضعاف روح المسؤولية والعمل المنتج.

6- رغم الجهود التي بذلت في إطار جامعة الدول العربية، وخاصة في مجال إقامة المؤسسات والمنظمات والمجالس واللجان العربية المشتركة، ورغم صدور العديد من القرارات والدراسات والبحوث من المجالس واللجان التابعة لها، كانت نتائج العمل العربي المشترك أقل بكثير من الطموح، وأقل بكثيرٍ من المطلوب والحاجة، إذ أصبح من الواضح أنه في العالم المتغيّر الذي تمر به الشعوب، ومع المستجدات وعلو مكانة التكتّلات الإقليمية، لا تستطيع الدول الصغيرة والمتوسطة التعامل مع المستجدّات والعالم الخارجي على نحو منفرد. وقد وقف في طريق العمل العربي المشترك عددٌ من العوامل والأسباب لعلّ أهمها:

أ- لا تتمتع قرارات مجلس جامعة الدول العربية وغيرها من المجالس واللجان العربية بقوة التنفيذ، إذ إن ميثاق الجامعة ترك لكل دولة عربية أن تطبّق أو لا تطبّق تلك القرارات وفقاً لمصالحها.

ب- سعت كل دولة عربية منفردةً إلى نسج علاقات خاصة بها مع الدول الأخرى، أو مع التكتلات الإقليمية، وامتنعت في الوقت ذاته عن متطلبات التكامل الاقتصادي العربي، بحجة تعارضها مع السيادة الوطنية، وقد تم تكريس التجزئة بإثارة مصالح الفئات الحاكمة التي تم نسجها انطلاقاً من فكرة الحفاظ على المصالح الوطنية.

ج- عندما استقلت الدول العربية وقام الغرب برسم حدودها زرع بذور الخلاف بين هذه الدول، بحيث يمكن إثارة الخلاف في أي وقت يحتاج إليه لتحقيق أغراض معيّنة، ولتأكيد التجزئة والانقسام.

د- أدى نموذج التنمية الذي اتبعته الدول العربية إلى تشابه أنماط الإنتاج، وعدم رغبة الدول العربية في التنازل عن حماية صناعتها وقلّة الإنتاج وتخلّفه وقلّة تنوّعه، فضلاً عن التعقيدات الإدارية واختلاف أنظمة التجارة الخارجية، مما أدى، إلى جانب الارتباط بالأسواق العالمية، إلى ضعف عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية، ويشكّل هذا أحد جوانب إخفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك.

هـ- أقرّ ميثاق العمل العربي الاقتصادي القومي (الذي صدر عن مؤتمر القمة الحادي عشر-عمّان1980)، تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية، وإبعاده عن الخلافات السياسية، كما أقرّ الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية ومعاملة رأس المال العربي والعمل العربي، بما لا يقل عن معاملة مثيليهما من أصل وطني في كل قطر عربي، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة لها.

لكن الميثاق المشار إليه وغيره من الوثائق التي أقرّتها القمم العربية ومجالس الجامعة بقيت كلها حبراً على ورق، وبدلاً من أن تكون القمم والمجالس عنصراً للوحدة والتآخي أصبحت أداةً للفرقة وزرع الفتن. وقد تبدى ذلك مؤخراً عندما استخدمت القمة العربية ومجالس الجامعة غطاءً للحرب التي شنّها الناتو ضد ليبيا، كما استخدمت لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على سورية، وإعطاء الموافقة على تسليح المعارضات السورية ضد النظام الحاكم الشرعي في سورية، مما يشير إلى سابقةٍ خطيرة تهدد مستقبل جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك..

## المقترحات

من الصعب، بل من المستحيل، تقديم مقترحات ممكنة التطبيق ما لم تكن الأنظمة العربية على استعداد للأخذ بها، أو مناقشتها على الأقل، ذلك أن طبيعة الأنظمة هي التي أفرزت الأوضاع السلبية التي مرّ ذكرها.

وباختصار يمكن القول إن إمكانية الخروج من مأزق التعثّر في تحقيق التنمية وإزالة العوائق أمام العمل العربي المشترك، تكمن في شرطين أساسيين:

**الأول**: انتهاج سياسة تنموية جديدة تنبع من المصالح الاقتصادية والاجتماعية في البلد العربي المعني، تكون ذات بعدٍ قومي وتوضع من خلال عقد اجتماعي جديد يعتمد المشاركة الشعبية على الصعيدين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويتضمن تبني آليات المساءلة السياسية والاجتماعية والإدارية التي تعزز التوجّهات التنموية بأبعادها المختلفة ومن شأنها القضاء على الفساد والإفساد والحدّ من الفقر البشري والحرمان،

وتنهض بمستويات المعيشة لمجموع السكّان، وترفع من شأن العمل المنتج وتهتم بالمستوى العلمي والصحي، وتحقيق فرص العمل المناسبة للشباب، وتزج بطاقات المرأة في العمل المنتج، وتعيد توزيع الدخل والثروة بما يحقق العدالة الاجتماعية وعلى أن تتخذ التدابير الفورية للحيلولة دون المزيد من تفاقم الفروق، وتقييم العدل والمساواة بين الجميع.

**والثاني**، في ظل التغييرات العالمية في عصر العولمة وتحديّاتها، ومع ظهور أشكال جديدة للتكتلات الإقليمية تتجاوز الحدود الجغرافية، ومع المتغيّرات التي تشهدها الساحة العربية التي تظهر حجم تدخلات أعمق في داخل بعض البلدان العربية تقوم بها دول إقليمية كبيرة كتركيا، وبعد الأخذ بنظر الاعتبار ذلك كله، فضلاً عن التجربة غير المشجعة للعمل العربي المشترك على قاعدة جديدة من الفهم المشترك للأهمية السياسية والاقتصادية وللفوائد العديدة التي يمكن أن يحصل عليها كل قطرٍ عربي في ضوء المستجدات على الساحتين الإقليمية والعالمية، .. في ظل ذلك كله يصبح التعاون العربي بل التكامل ضرورة حالية ومستقبلية للشعوب العربية الطامحة نحو حياة أفضل عن طريق ربط المصالح القطرية لكل دولة عربية بالمصالح العربية الكلية، لأن التحديّات التي تواجه المنطقة تتجاوز قدرة أي قطر عربي بمفرده، مما يعني تجميع الجهود القطرية والانطلاق كمجموعة واحدة تتشابك فيها المصالح والمنافع المتبادلة. فإلى جانب التحدّيات الخارجية هناك تحديّات ذاتية تشترك فيها معظم البلدان العربية، مثل الفقر والبطالة والأمن الغذائي والمائي، وتزايد الضغط البيئي وتدهور الأنظمة التربوية والتعليمية والصحية. إلى جانب هذا تواجه البلدان العربية مسألة الإصلاح الاقتصادي وتوجّهات الإصلاح ودور الدولة في قيادة الاقتصاد الوطني، وهذه القضايا بمجملها يمكن حلّها على نحو جماعي على أن يعاد الاعتبار إلى العمل العربي المشترك، انطلاقاً من تعديل ميثاق جامعة الدول العربية على أسس صحيحة وعصرية، تأخذ بالاعتبار التحولات على الساحتين الإقليمية والدولية، وتؤمن قيام تكتّل إقليمي عربي قادر على فرض وجوده الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي والمشاركة بفعالية في ظل الاقتصاد العالمي، وحل العديد من المسائل الاقتصادية كسد ثغرة التمويل والنهوض بالزراعة وتحقيق أهداف الرفاهية والسلام والأمن من خلال العمل العربي المشترك، وذلك بتحقيق التزاوج بين المال والأرض ورأس المال البشري بما يحقق المنافع المتبادلة ويعزّز عملية التنمية.

## بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة للبلاد العربية

مليون دولار

| الدول العربية | الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ٢٠١١ مليون دولار | الإنفاق العام٢٠١١ مليون دولار | نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪ | الصادرات+الواردات إجمالي التجارة الخارجية مليون دولار | درجة الانكشاف التجاري إجمالي التجارة/ الناتج المحلي الإجمالي×١٠٠ | إجمالي الدين العام الخارجي ٢٠١١ مليون دولار | نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 28881 | 9616 | 33،3 | 25069 | 87٪ | 6311،6 | 21،9٪ |
| الإمارات | 338690 | 101268 | 29،9 | 509051،4 | 151٪ | – | – |
| البحرين | 25825 | 7574 | 29،3 | 33269،4 | 129٪ | – | – |
| تونس | 46431 | 15974 | 34،4 | 41760،1 | 90٪ | 23372 | 50،3٪ |
| الجزائر | 197450 | 82056 | 41،6 | 120264 | 61٪ | 4405،3 | 2،2٪ |
| جيبوتي | 1238 | 440 | 35،6 | 989،1 | 80٪ | 6431،4 | 52،4٪ |
| السعودية | 597086 | 220453 | 36،9 | 496389،9 | 84٪ | – | – |
| السودان | 69960 | 12073 | 17،3 | 18880 | 27٪ | 38947 | 55،7٪ |
| سورية | 60193 | 16673 | 27،7 | 20205 | 34٪ | 4326،5 | 7،2٪ |
| العراق | 153032 | 59521 | 38،9 | 127483،4 | 84٪ | – | – |
| عُمان | 72680 | 22526 | 31 | 69069،5 | 95٪ | 9229 | 12،7٪ |
| قطر | 173519 | 52240 | 30،1 | 144557 | 84٪ | – | – |
| القمر | 567 | 132 | 23،3 | 266،5 | 47٪ | 240،5 | 42،4٪ |
| الكويت | 160939 | 57021 | 35،4 | 121988 | 67٪ | – | – |
| لبنان | 40094 | 10628 | 26،5 | 24431،7 | 61٪ | 20655 | 51،5٪ |
| ليبيا | 37468 | 20037 | 53،5 | 22768،6 | 61٪ | – | – |
| مصر | 235584 | 68649 | 29،1 | 91743،2 | 39٪ | 33693 | 14،3٪ |
| المغرب | 93574 | 30896 | 33 | 63285،7 | 68٪ | 24800 | 26،5٪ |
| موريتانيا | 4064 | 1125 | 27،7 | 5105،3 | 126٪ | 3479،4 | 85،6٪ |
| اليمن | 28097 | 9197 | 32،7 | 14761،2 | 53٪ | 6073،3 | 21،6٪ |
| مجموع الدول العربية | 2365373 | 798099 | 33،7 | 1946232،3 | ٪ 83 | 176180،9 | ٪ 20 |

المصدر: هذا الجدول تجميعي من مجموعة جداول تضمنها التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١١.